مدير عام إدارة الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة لـ «الثورة» :

الملكية الفكرية أصبحت إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي الجديد

نسعى إلى إيجاد بيئة تشريعية ملائمة خاصة في إطار التفاوض مع منظمة التجارة العالمية

أكد الأخ فضل مقبل منصور مدير عام إدارة الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة ان الملكية الفكرية أصبحت الآن إحدى الركائز الأساسية واداة من أدوات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي الجديد .. مشدداً على أهمية وجود بيئة تشريعية وحماية وانفاذ للملكية الفكرية حتى ينمو الابداع والابتكار في أي مجتمع وبالتالي فإن الحماية والانفاذ تعد وسيلة من وسائل جذب الاستثمارات ، لان الاستثمار لايمكن ان يأتي الا بوجود بيئة قانونية وتشريعية تحمي المستثمر وممتلكاته وإبداعاته.

مشيراً الى ان إدارة الملكية الفكرية بوزارة الصناعة تسعى خلال الايام القادمة الى إدخال النظام الالكتروني لتسجيل الابداع بحيث يستطيع أي شخص ان يسجل إبداعه واختراعه لدى الادارة من أي مكان في العالم بمجرد دخوله على موقع الادارة الالكتروني مزيد من التفاصيل في سياق اللقاء التالي :-

لقاء/منصور شائع

● بداية لماذا يجب حماية الملكية الفكرية؟ وما أهميتها في التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات؟

– من خلال الأوراق التي قدمت في الندوة التي عقدت في الفترة من ١٠-١٣ يوليو الجاري ومن خلال الأهداف التي هدفت لها الندوة والذي كان من ضمنها نشر ثقافة الملكية الفكرية بإعتبارها الان أصبحت أداة من أدوات التنمية الاقتصادية ، كما أنها اصبحت الان احدى الركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي الجديد ، ايضاً تعتبر الملكية الفكرية في حال وجود بيئة تشريعية وحماية وانفاذ للملكية الفكرية ولدينا الابداع والابتكار وتكون بيئة حافزة لذلك ، كما ان الحماية والانفاذ وسيلة من وسائل جذب الاستثمارات حيث ان الاستثمار لايمكن ان يأتي الا بوجود بيئة قانونية وتشريعية وإحترام لحماية الملكية الفكرية وبالتالي ستكون اداة رئيسية في جذب الاستثمار وأداة بيئية ايضاً لجذب التكنولوجيا من خلال مراكز الأبحاث والإبداع.

● برأيكم هل التشريعات القانونية اليمنية مواكبة للتطورات الحاصلة في مجال حماية الملكية الفكرية؟

– بالتأكيد لانستطيع الجزم بان نقول ان لدينا تشريعات متكاملة ولكن نقول انها متقدمة غير انها لم تتضمن جميع حقوق الملكية الفكرية وانما اقتصرت على بعض الجوانب ونحن الآن في إطار التفاوض مع منظمة التجارة العالمية وان من ضمن المتطلبات ان توجد بيئة تشريعية وبيئة قانونية متكاملة .. وبالتالي نحن الآن في مرحلة إعداد مسودة مشاريع قانونية لتتوافق مع التوجهات الجديدة مع احتياجاتنا في اليمن ايضاً مع متطلباتنا ضمن الاتفاقيات الدولية ، اولاً : نترتب على الحماية من خلال التسجيل ونحن نطلب من كل المبدعين والمخترعين ان يتقدموا لتسجيل اسمائهم واختراعاتهم عن طريق وزارة الصناعة والتجارة للحصول على الحماية للملكية الفكرية بإعتباره الخطوة الاولى في الحماية لان التسجيل هو بداية كل حماية لان اي إختراع غير مسجل لايوجد لديه حماية ملكية مطلقاً وبالتالي فالتسجيل شرط اساسي من شروط الحماية كمرحلة اولى .. مؤكداً انه بالحماية يستطيع المخترع ان يبيع اختراعه لأي شركة او اي شخص وسيستثمر اختراعه ويحصل على عائد من خلال شراء كتبه باعتبارها سلعة.

● هل يوجد لديكم تنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية المماثلة؟

– بالتأكيد نحن في وزارة الصناعة والتجارة ممثلة بالادارة العاملة للملكية الفكرية وخلال سنتين اعددنا التنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية واصبحنا نحصل منها على دعم ومساندة في برامج الحاسوب وبرامج التقنية وبرامج الابداع وبالتالي اصبح العمل لدينا في إطار هذا التعاون الكتروني بمعنى ان الادارة اصبحت نموذجية مشيراً الى ان إدارة حماية الملكية الفكرية بالوزارة خلال الأيام القادمة وعندما تتوفر بقية الاشياء يكون الايداع الكتروني.. بحيث يستطيع الشخص ان يودع من أي مكان سواء من امريكا او من اوروبا او من حضرموت او من أي منطقة من مناطق اليمن .. بمجرد دخوله على موقعنا يقدم طلبه الكترونياً دون الحاجة الى الرجوع الى الوزارة.

● ماهي أهمية الملكية الفكرية بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة؟

– من خلال ماتم عرضه في محاضرات الندوة نجد ان الملكية الفكرية اصبحت الآن أصل من أصول الشركات وتعتبر مهمة جداً وهي كذلك بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة حيث إن العلامة التجارية تدر عليها ارباحاً باهظة جداً فبالتالي أصبحت الملكية تمثل أكثر من ٥٢٪ من إجمالي رأسمال بعض الشركات التجارية وبعض الشركات تصل علامتها التجارية الى ٩٠٪ قيمة العلامة بينما رأسمالها المدفوع ١٠٪ او ٢٠٪ فقط داعياً جميع الاطراف والمهتمين الى احترام نظام الملكية الفكرية باعتباره اداة فعالة بالاضافة الى عدم التقليد والتزوير

وقال : أطلب من الاخوة التجار عدم الانصياع للتقليد والتزوير أو القرصنة على العلامة التجارية باعتبار اننا في مرحلة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبالتالي لن نتمكن من تسويق منتجاتنا إطلاقاً طالما اذا لم نندمج ونبتكر علامات تجارية او مشابه ذلك.

جهود وطنية مكثفة للحفاظ على المنسوب المائي لحوض صنعاء

كتب/ عبدالخالق البحري

تعتبر اليمن ضمن عشر دول الأشد فقراً للمياه.. إذ أن حوض صنعاء الأكثر تعرضاً للاستنزاف الكبير للمياه والحفر العشوائي للآبار التي أدت إلى تهديد الحوض بالنضوب.. حوض صنعاء الذي يعتبر المصدر الرئيسي والمخزون الوحيد لسكان صنعاء من المياه.. فنحن جميعاً نتفق بأن الماء ثروة ثمينة وعظيمة والمصدر الأساسي لكل كائن حي يحتم على أي انسان كائناً من كان المحافظة عليه وحمايته وترشيد استخدامه كمحاولة لحل أزمة المياه في بلادنا واقتداءً بسنة نبي المرسلين وخاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم الذي جاء في حديث مامعناه «لاتبذر بالماء ولوكنت على حافة نهر»..

الأشد فقراً للمياه

التقارير العالمية تشير الى أن اليمن ضمن المناطق الأشد فقرا للمياه أن تفاقم مشكلة المياه في بلادنا يوماً بعد آخر لأسباب كثيرة ومتعددة منها الاستنزاف الجائر وغير المدروس لمنسوب المياه من الأحواض المائية والحفر العشوائي للآبار والاستخدام الجائر لكمية المياه في الزراعة وخاصة في زراعة القات الذي يستهلك كميات كبيرة من المياه.. الدولة ممثلة بوزارة المياه والبيئة والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة عملت الكثير من الحلول والمعالجات وبذلت الكثير من الجهود الوطنية الحد من المشاكل المذكورة آنفاً بهدف ترشيد استخدام المياه ومنع حفر الآبار العشوائية حفاظاً على منسوب المياه في الأحواض.

جهود مكثفة

المهندس ابراهيم أحمد المهدي – مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة يشير في تصريح لـ«الثورة» إلى أن نسبة الهبوط في حوض صنعاء خلال الأعوام الماضية مابين ٦-٨ أمتار في السنة وهذا مؤشر كبير وكان يستخرج الماء من حوض صنعاء من أعماق تتراوح من ٢٠٠-٢٥٠ متراً بينما يتراوح الحفر حالياً مابين ١٠٠٠-١٢٠٠ متراً وهذا يؤكد خطورة ماوصلت اليه الحالة من مرشحة كبيرة لمنسوب المياه في حوض صنعاء المائي، ونظراً لذلك بدأ الاهتمام ووضع حلول ومعالجات لمواجهة المشكلة حيث تبذل جهود كبيرة ومكثفة حالياً من قبل قيادة الوزارة ممثلة بالدكتور محمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة وقيادات المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة حيث تم اعداد دراسة ميدانية عن مدى الاستفادة وكيفية الحصول على المياه من حوض صنعاء والتي تشمل على ثلاثة مصادر كبدائل احتياطية أحدها حوض السبعين بالأمانة حيث بدأ الحفر فيه بعمق ٩٠٠ متر وهناك دراسة أخرى للحصول على جزء من المياه اللازمة لصنعاء من شبام – كوكبان إلى جانب دراسة أخرى تتعلق بالحصول على المياه لأمانة العاصمة من مياه التحلية..

الآبار الخاصة

ويشير المهندس ابراهيم إلى أن هناك أكثر من ١٤ ألف بئر خاصة تعمل على استنزاف حوض صنعاء تستخدم في الري وزراعة القات الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه الأمر الذي أدى إلى أن يكون نصيب أمانة العاصمة من المياه لايتعدى إلى ١٠٪ مع العلم أن الآبار المعترف بها لدى المؤسسة لا تتجاوز ٧٥ بئراً بينما تصل حجم الآبار التي حفرت من قبل المواطنين والمزارعين في حوض صنعاء وصلت إلى أكثر من ١٣ ألف بئر تعمل على استنزاف ونهب المياه من حوض صنعاء الأمر الذي يجب على الجميع التعاون والتضافر للحد من الاستنزاف الجائر وغير المشروع للمياه والعمل على ترشيد الاستخدام والمحافظة على استمرارية منسوب المياه واتباع أفضل الطرق والوسائل الحديثة والممكنة للري والزراعة سواء بالتقطير والري بالرش المحوري كخطة آستراتيجية اتخذتها المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بالأمانة ضمن مشروع الخطة الخمسية على مدى عشر سنوات قادمة، حيث بدأ مرحلياً تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي الجديدة في عدد من مناطق الأمانة وعمل دراسات ميدانية وتصاميم وعقود أخرى للعديد من المشاريع حيث يجري حالياً البحث عن مصادر لتحويلها التي منها ستة عقود مخططة للصرف الصحي يصل قيمتها إلى ٤٠ مليون دولار.. كما تسعى المؤسسة إلى تنفيذ دراسة استطلاعية تفصيلية لعيون سرد والتي ستغطي مايقارب ربع احتياجات العاصمة صنعاء..

قانون المياه

ويفيد المهندس ابراهيم بأنه صدر مؤخراً قانون المياه يخول الهيئة العامة للموارد المائية دراسة مصادر المياه والسيطرة على الحفر العشوائي حيث تم ايقاف العمل في ثمانية آبار عشوائية كما تقوم المؤسسة بتنفيذ مشاريع استراتيجية كبيرة سواء في مجال الصرف الصحي والمياه العذبة والنقية حيث يجري حالياً تنفيذ عشرة مشاريع للصرف الصحي في كل من سواد حنش والصافية والسبعين وجزء من بير عبيد وخط الدائري الجنوبي حتى جولة سبأ والسائلة والتي تخدم عشرات الآلاف من المواطنين والتي بلغت التكلفة التقديرية لها ٣٥ مليون دولار وقد بلغت نسبة الانجاز فيها ٨٥٪ وستساهم هذه المشاريع الاستراتيجية على تحسين وتطوير الوضع البيئي والتغلب على المشاكل البيئية وقد تمكنت المؤسسة من انجاز مشروع الصرف الصحي في منطقة السبعين الذي حافظ على حوض صنعاء من التلوث وتمكنت المؤسسة من الحصول على قرض لاستكمال شبكة الصرف الصحي لتنفيذ ستة مشاريع صرف صحي في مناطق الروضة والجراف وبير عبيد بتكلفة ١٦ مليون دينار كويتي..

تكاملية المشاريع

وأضاف الأخ مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالأمانة بأن الانتاج اليومي للمؤسسة من المياه النقية يصل إلى ٧٠ ألف متر مكعب يستفيد منها ٧٣,٢٠٠ مشترك وكل مشترك يضم في المتوسط سبعة اشخاص كما يعني أن المؤسسة تغذي مابين ٧٠٠-٨٠٠ ألف نسمة من سكان أمانة العاصمة بالمياه.

وتعتزم المؤسسة تنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكة المياه على مستوى الأمانة واستبدالها بشبكة حديثة ذات نوعية جيدة ومواصفات عالمية بتكلفة ١٥ مليون دولار ويستهدف المنطقة الغربية وحارة النصر بالصافية ومديرية سواد حنش وهبرة والجراف الشرقي والغربي وتحرص المؤسسة على تكاملية مشاريع المياه والصرف الصحي واستبدال وتوسعة شبكات المياه والصرف الصحي في مدينة صنعاء بكاملها على مدى العشرة الأعوام القادمة لمواكبة التوسع الكبير وعملية البناء وزيادة عدد السكان في أمانة العاصمة وسيتم تنفيذ المشروع عبر مراحل وبحسب التمويل المتاح وبلغت التكلفة التقديرية لهذا المشروع مائة مليون دولار.. وقامت المؤسسة بتحديث وتطوير مهام وانشطة وحدات الطوارئ على مستوى المناطق في الأمانة وذلك بإضافة اجهزة اتصالات ربط المناطق باداراتها وايجاد حلول سريعة لحل مشاكل انفجار انابيب المياه وطفح شبكة الصرف الصحي وتوفير معدات متكاملة لمواجهة أي اشكاليات قد تحدث وبصدد استحداث نظام اللا مركزية الإدارية للصرف الصحي بالأمانة.